الأوضاع العامة في لاوس ١٩٩٥-٢٠١٥

الباحثة فاطمة عبيد ابراهيم
جامعة بابل / كلية تربية للعلوم الإنسانية
fatma1999sb17@gmail.com

أ.د. ماجد محي عبد العباس الفتلاوي
جامعة بابل / كلية تربية للعلوم الإنسانية
Hum.majed.Mohviuobabylon.edy

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأوضاع العامة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية خلال المدة الممتدة من عام 1995 حتى عام 2015، وذلك من خلال تسليط الضوء على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في هذه المرحلة. وقد شهدت لاوس خلال هذه الفترة تحولات مهمة تمثلت في انتقالها التدريجي من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا، عبر تبني سياسات إصلاح اقتصادي هدفت إلى تعزيز النمو الاقتصادي ودمج البلاد في الاقتصادين الإقليمي والدولي.

حافظ النظام السياسي في لاوس على طابعه القائم على قيادة حزب الشعب الثوري اللاوسي، الذي تمكن من الحفاظ على درجة من الاستقرار السياسي والاستمرارية في الحكم، الأمر الذي ساعد على تنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد، شملت تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات الإقليمية. وكان انضمام لاوس إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عام 1997 محطة مهمة في توسيع علاقاتها الإقليمية وتعزيز اندماجها الاقتصادي.

اقتصاديًا اعتمدت لاوس على مواردها الطبيعية، ولاسيما الطاقة الكهرومائية والمعادن والمنتجات الزراعية، من أجل دعم عملية التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية وكما ركزت الخطط التنموية خلال هذه المرحلة على تطوير البنية التحتية وتحسين قطاع التعليم وتقليل مستويات الفقر بين السكان. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد واجهت البلاد عددًا من التحديات، من أبرزها محدودية التصنيع والاعتماد الكبير على الاستثمارات الخارجية والتفاوت التنموي بين المناطق الحضرية والريفية.

وعليه تمثل التطورات التي شهدتها لاوس خلال المدة (1995–2015) مرحلة مهمة في تاريخها الحديث، إذ سعت الدولة إلى تحقيق تحول اقتصادي تدريجي مع الحفاظ على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع العامة ، السياسة ، الاقتصاد ، لاوس

General conditions in Laos 1995-2015

P.Dr. Majed Mohi Abdel Abbas Al-Fatlawi
University of Babylon / College of Education for Humanities

Researcher Fatima Obaid Ibrahim
University of Babylon / College of Education for Humanities

Abstract:

This study examines the general conditions in the Lao People's Democratic Republic during the period from 1995 to 2015, focusing on the political, economic, and social developments that characterized this stage. During this period, Laos witnessed significant transformations as it gradually moved from a centrally planned economy toward a more open economic system, adopting reform policies that aimed to enhance economic growth and integrate the country into the regional and international economy.

The political system in Laos remained dominated by the Lao People's Revolutionary Party, which maintained political stability and continuity in governance. This stability contributed to implementing long-term development strategies, including infrastructure development, expansion of foreign investment, and participation in regional organizations. The country's accession to the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) in 1997 marked an important milestone in strengthening its regional relations and economic integration.

Economically, Laos relied on its natural resources such as hydropower, minerals, and agricultural products to stimulate development and attract foreign investment. Development plans during this period focused on improving infrastructure, enhancing education, and reducing poverty levels among the population. Despite these efforts, the country continued to face several challenges, including limited industrialization, dependence on external investment, and disparities between urban and rural areas.

Overall, the developments that occurred in Laos between 1995 and 2015 represent an important phase in the country's modern history, during which the government sought to achieve gradual economic transformation while maintaining political stability and social cohesion.

Keywords: general situation, politics, economy, Laos

المقدمة

يعد تاريخ دول جنوب شرق آسيا عامة، وتاريخ جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية خاصة، من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة والبحث، لما شهدته هذه المنطقة من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال العقود الأخيرة. وتُعد لاوس من الدول التي مرت بمرحلة انتقالية مهمة في تاريخها الحديث، إذ انتقلت تدريجيًا من نظام اقتصادي قائم على التخطيط المركزي إلى نظام اقتصادي أكثر انفتاحًا يعتمد على آليات السوق والانخراط في الاقتصاد العالمي.

وقد شهدت المدة الممتدة من عام 1995 حتى عام 2015 مرحلة مهمة في تاريخ لاوس المعاصر، إذ تميزت هذه الفترة بجهود حكومية متواصلة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. وكما اتسمت أيضاً بتوسيع علاقات لاوس الخارجية وانضمامها إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، الأمر الذي ساهم في زيادة انفتاحها على العالم الخارجي وتعزيز فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق سعت الحكومة اللاوسية إلى تنفيذ عدد من البرامج والخطط التنموية التي ركزت على تطوير البنية التحتية واستثمار الموارد الطبيعية، ولاسيما في مجال الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى تحسين قطاعات التعليم والصحة والحد من معدلات الفقر بين السكان. كما حاولت الدولة تحقيق التوازن بين المحافظة على الاستقرار السياسي من جهة، ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأوضاع العامة في لاوس خلال المدة (1995–2015)، من خلال تحليل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبيان أهم التحولات التي شهدتها البلاد في هذه المرحلة، فضلاً عن إبراز أثر السياسات الحكومية في مسار التنمية والتطور في الدولة

اقتضت مادة الدراسة تقسيمها إلى عدد من المحاور الرئيسة التي تتناول الأوضاع العامة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية خلال المدة (1995–2015)، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الأوضاع الجغرافية والطبيعية في لاوس، ويتناول الموقع الجغرافي للبلاد وأهم خصائصها الطبيعية وتأثيرها في الأوضاع الاقتصادية والتنموية.

المحور الثاني: الأوضاع السياسية في لاوس خلال المدة (1995–2015)، ويبحث في طبيعة النظام السياسي ودور حزب الشعب الثوري اللاوسي في إدارة الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي.

المحور الثالث: الأوضاع الاقتصادية في لاوس، ويعرض أهم ملامح الاقتصاد اللاوسي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى دور الموارد الطبيعية والاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية.

المحور الرابع: العلاقات الخارجية للاوس، ويتناول سياسة لاوس الخارجية وعلاقاتها مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية خلال مدة الدراسة.

ويختتم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم مسيرة التنمية في لاوس.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والاوضاع العامة في لاوس 1995–2015

لاوس هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا، وهي إقليم يغلب عليه الماء أكثر من اليابسة، التي تقع بالكامل دون منفذ بحري. وهي أقل دول المنطقة من حيث عدد السكان، وتبلغ مساحتها 91,430 ميلًا مربعًا (236,800 كيلومتر مربع)، ما يجعلها من أصغر دولها مساحةً. ومع ذلك، فإن حدودها المتنوعة توحي بأنها دولة تمتد على نطاق واسع، وتحدّها من الشمال مقاطعة يونان (Yunnan) الصينية، ومن الشمال الشرقي فيتنام (Vietnam)، ومن الشمال الغربي بورما (Myanmar)، ومن الغرب تايلاند (Thailand)، ومن الجنوب كمبوديا (Cambodia). وتهيمن الجبال على شمال وشرق البلاد، إضافة إلى نهر الميكونغ (Mekong River) العظيم وروافده. ويُعدّ هضبة شيانغ خوانغ (Xiangkhouang Plateau) وهضبة بولوفن (Bolaven Plateau) من أبرز المعالم الجغرافية الأخرى في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن لاوس لا تمتلك نظام سكك حديدية، وأن النقل الجوي لا يزال محدودًا ومكلفًا، بينما يبقى نهر الميكونغ الطريق المائي الرئيس في البلاد، ورغم الجهود الجارية لتحسين شبكة الطرق. [1]

نظرًا لأن نحو 70% من أراضي لاوس مغطاة بجبال وعرة وتلال حرجية، فإن السهول النهرية والوديان الضحلة القابلة للزراعة تُعدّ ضرورية للإنتاج الغذائي الوطني. وخلال موسم الأمطار يحمل نهر الميكونغ كميات كبيرة من الطمي الخصيب، مما يسهم في الثروة الزراعية للمنطقة. ويؤدي الفيضان السنوي للنهر وروافده أثناء موسم الرياح الموسمية إلى توفير رطوبة كافية ومستدامة لزراعة الأرز المغمور بالمياه. ويسهم المناخ المداري والتربة الغنية التي يخلّفها النهر في جعل هذه السهول مناطق زراعية كثيفة الإنتاج لزراعة الأرز، الغذاء الأساسي في لاوس. وإذا لم تحدث إخفاقات كبيرة في المحاصيل، يمكن للسهول الفيضية أن تلبّي احتياجات البلاد كاملة من الأرز [2] وتُعدّ الأنهار أيضًا مصدرًا مهمًا للبروتين عبر الأسماك. وقد أسهمت خصوبة هذه السهول وقربها من نهر الميكونغ في تمركز غالبية السكان في هذه المناطق، إذ تقع أيضًا معظم المدن الرئيسية. غير أن أنماط الفيضان الموسمية التي اعتمد عليها المزارعون تاريخيًا بدأت تتأثر في السنوات الأخيرة بقطع الأشجار غير المنظم في المناطق الجبلية، خاصة في الشمال، ما أدى إلى تغيّر مستويات المياه وحدوث فيضانات مفرطة تهدد المحاصيل وسبل عيش المزارعين في الأراضي المنخفضة [3]

تقع المنطقة المستوية الوحيدة الأخرى، إلى جانب السهول الفيضية في الهضاب الجبلية. وأكبرها هضبة شيانغ خوانغ (Xiangkhouang Plateau) في مقاطعة شيانغ خوانغ الشمالية. يبلغ متوسط ارتفاع هذه المنطقة الواسعة من التلال المتدرجة والمراعي نحو 4,250 قدمًا (1,295 مترًا). ويقع أعلى جبل في لاوس، فو بيا (Phou Bia)، بارتفاع 9,252 قدمًا (2,820 مترًا)، عند الحافة الجنوبية للهضبة. وتتميز التربة هنا بضعف خصوبتها، ما يحد من إنتاج المحاصيل. يُعرف الجزء الأوسط من الهضبة باسم "سهل الجرار" (Plain of Jars)، نسبة إلى نحو 500 وعاء حجري ضخم متناثر في المنطقة. ويُقدَّر عمر هذه الجرار بنحو ألفي عام، ويتراوح وزنها بين 4,000 و6,000 رطل (1,800–2,700 كغ)، ويتراوح ارتفاعها بين قدم واحد وثمانية أقدام (0.3–2.4 متر)، وبقطر يصل إلى ثلاثة أقدام (0.9 متر). وتقع هضبة كامون (Khammouane Plateau) بين سلسلة أناميز (Annamese Range) والميكونغ، وتتميز بتلال كلسية وأنهار وأودية مغطاة بالغابات وكهوف تحت الأرض. [4] . أما هضبة بولوفن في الزاوية الجنوبية الشرقية من البلاد فتتميز بمناخ أبرد نسبيًا وأمطار وفيرة وتربة خصبة، مما يجعلها، إلى جانب السهول المنخفضة، من أكثر المناطق

الزراعية إنتاجًا. وتُزرع فيها الفواكه والخضروات والتبغ، كما اشتهرت خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية بزراعة المطاط والبن، وقد أصبحت القهوة في السنوات الأخيرة من صادرات البلاد المهمة، في حين تراجعت زراعة المطاط [5]

وتعد سلسلة أناميز، أو مرتفعات أنام امتداد لجبال الهيمالايا، إذ يمتد من التبت إلى فيتنام، وتشكل خط التقسيم الرئيس بين الشمال والجنوب في الهند الصينية. تمتد هذه السلسلة عبر معظم طول لاوس، وتتميز بجبال وتلال وعرة تتخللها طيات حادة ومرتفعات متوازية، وتتراوح ارتفاعاتها بين 5,000 و10,000 قدم (1,524–3،048 مترًا). تبدأ السلسلة في الشمال الغربي وتتجه نحو الجنوب الشرقي، فاصلةً بين أحواض الأنهار المتدفقة شرقًا وجنوبًا [6]

يتأثر مناخ لاوس بالارتفاع وخط العرض والرياح الموسمية، وتُعد درجات الحرارة عمومًا مدارية إلى شبه مدارية. يمتد موسم الأمطار من مايو إلى أكتوبر، وتصل درجات الحرارة خلال هذه الفترة إلى ما يزيد على 80 درجة فهرنهايت (30 درجة مئوية) وفي المناطق الجبلية مثل شيانغ خوانغ قد تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في ديسمبر ويناير. أما أشد الشهور حرارة فهما مارس وأبريل، إذ قد تصل الحرارة إلى نحو 30 درجة مئوية تقريبًا أو أكثر، ويُعدّ نوفمبر إلى فبراير أبرد فترات السنة، وتمثل بداية الموسم الجاف. وينخفض منسوب نهر الميكونغ بشكل ملحوظ في هذه الفترة، كاشفًا عن جزر صغيرة وضفاف رملية تُستغل لاحقًا كحدائق لزراعة الطماطم والفاصولياء وخضروات أخرى. ويختلف معدل هطول الأمطار بين المناطق؛ إذ يبلغ في مقاطعة لوانغ برابانغ الشمالية نحو 50 بوصة (127 سم) سنويًا، مقارنة بهضبة بولوفن في الجنوب التي قد تتلقى نحو 100 بوصة (254 سم). وترتبط العديد من الفعاليات الثقافية بالمواسم والمناخ، مثل مهرجان بون بانغ فاي في مايو، حيث تُطلق صواريخ تقليدية طلبًا للمطر، كما يُعدّ انتهاء موسم الحصاد وقتًا شائعًا لإقامة حفلات الزواج [7]

تضمن التكوين الاجتماعي في لاوس حتى عام 1995 تعدد إثني واضح ضمن مجتمع صغير نسبيًا من حيث الحجم السكاني، إذ قُدّر عدد السكان في منتصف التسعينيات بحوالي 4.5 إلى 4.7 مليون نسمة. وتبلغ مساحة البلاد نحو 236,800 كيلومتر مربع، ما يجعل الكثافة السكانية منخفضة نسبيًا مقارنة بدول جنوب شرق آسيا الأخرى، إذ لم تتجاوز نحو 19 نسمة لكل كيلومتر مربع تقريبًا في تلك الفترة. وقد انعكس هذا الانتشار المحدود على تمركز السكان في مناطق محددة، خاصة السهول النهرية على امتداد نهر الميكونغ. وتعترف الدولة بأكثر من 40 مجموعة إثنية، تُصنَّف رسميًا في ثلاث فئات رئيسة. تشكل مجموعة لاو لوم، أي "لاو السهول"، ما يقارب 55–60% من السكان، وتتركز في الأراضي

المنخفضة الخصبة، خصوصًا في وادي الميكونغ. وتنتمي هذه الفئة إلى العائلة اللغوية التايلاندية–الكايدائية، وهي الفئة المهيمنة ثقافيًا وسياسيًا، إذ تشكل العمود الفقري للإدارة الحكومية والحياة الحضرية [8]

وقد مثلت مجموعة لاو ثيونغ [9] في المرتفعات الوسطى نحو 25–30% من السكان، وينتمي معظمهم إلى العائلة اللغوية المون–خميرية. ويعيشون في المناطق الجبلية والهضاب، لا سيما في شمال وشرق البلاد، ويعتمدون تقليديًا على الزراعة المعاشية ونمط الزراعة المتنقلة (القطع والحرق). أما لاو سونغ [10] أي "لاو المرتفعات العليا"، فيمثلون قرابة 10–15% من السكان، ومن أبرزهم جماعات الهمونغ والياو، ويقطنون المناطق الجبلية المرتفعة، وقد كان لهم حضور سياسي وعسكري ملحوظ خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وتُعد البوذية التيرافادية [11] الدين الغالب، ويُقدّر أن نحو 60–65% من السكان يدينون بها حتى منتصف التسعينيات، مع تركّزها بين لاو لوم في السهول. وتلعب المعابد البوذية (الوات) دورًا محوريًا في الحياة الاجتماعية، إذ تتجاوز وظيفتها الدينية لتشمل التعليم التقليدي والأنشطة المجتمعية. إلى جانب ذلك، يمارس نحو 30% من السكان معتقدات روحانية تقليدية (أنيميزم) [12] ولاسيما بين الجماعات الجبلية، وغالبًا ما تتداخل هذه الممارسات مع البوذية. وتوجد أقليات مسيحية صغيرة تُقدَّر نسبتها بين 1–2% من السكان [13]

من الناحية الديموغرافية، اتسم المجتمع اللاوسي بتركيبة عمرية شابة؛ إذ كان أكثر من 40% من السكان دون سن الخامسة عشرة في أوائل التسعينيات. وقد قُدّر معدل النمو السكاني السنوي آنذاك بنحو 2.5–7.2%. في المقابل، كان متوسط العمر المتوقع منخفضًا نسبيًا، إذ بلغ نحو 52–54 سنة في منتصف التسعينيات، ما يعكس محدودية الخدمات الصحية وانتشار الأمراض وضعف البنية التحتية الطبية [14]. قد ظل المجتمع ذا طابع ريفي واضح؛ إذ كان نحو 80–85% من السكان يعيشون في المناطق الريفية حتى عام 1995، ويعتمدون بصورة أساسية على الزراعة وصيد الأسماك والأنشطة المرتبطة بنهر الميكونغ. وكانت المدن الرئيسي مثل فيينتيان ولوانغ برابانغ وسافاناكيت تضم نسبة محدودة من السكان مقارنة بالريف. وقد أدى هذا التوزيع إلى تفاوت ملحوظ في مستويات التعليم والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية [15]

في مجال التعليم، كانت معدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة نسبيًا، إذ تراوحت بين 55–60% من إجمالي السكان، مع فجوة واضحة بين الذكور والإناث، حيث كانت نسبة الأمية أعلى في المناطق الجبلية وبين الجماعات الإثنية غير الناطقة باللاوية. كما ظل الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي محدودًا، خاصة خارج العاصمة. اما اللغة اللاوية [16]

فبعد اللغة الرسمية للدولة، وتُستخدم في الإدارة والتعليم، إلا أن التنوع الإثني انعكس في تعدد اللغات المحلية، ما شكل تحديًا في سياسات التوحيد اللغوي والتعليم الوطني. وقد سعت الدولة، بعد إقرار دستور 1991، إلى تعزيز مفهوم الهوية الوطنية الجامعة، مع الاعتراف بالتنوع الثقافي ضمن إطار الدولة الموحدة [17]

المبحث الثاني: الاوضاع الداخلية في لاوس 1995–2015

في منتصف التسعينيات بدت الأوضاع الداخلية في لاوس وكأنها تعيش مفارقة واضحة: إصلاح اقتصادي واسع يقابله ثبات سياسي شبه كامل. فمع أن "الآلية الاقتصادية الجديدة" أعادت تشكيل بنية الاقتصاد منذ أواخر الثمانينيات، فإن النظام السياسي بقي قائمًا على احتكار الحزب الثوري الشعبي اللاوسي (Lao People's Revolutionary Party) [18] للسلطة دون إدخال تعددية فعلية. وقد تجلّى هذا الجمود بوضوح بعد وفاة عدد من القادة التاريخيين للحزب؛ إذ توفي فومي فونغفيتشيت (Phoumi Vongvichit) [19] عام 1994 عن عمر 84 عامًا، ثم لحق به الأمير سوفانوفونغ (Souphanouvong) [20] في كانون الثاني 1995 عن عمر 86 عامًا. ورغم ما أحدثته هذه الوفيات من حراك داخلي، فإن التعديل الوزاري في اذار 1995 كشف استمرار الطابع النخبوي المغلق للسلطة، وهكذا بدا التغيير وكأنه إعادة توزيع داخل الدائرة ذاتها أكثر منه تحولًا بنيويًا [21]

وبرغم ذلك، شهدت تلك المرحلة بعض التطورات المؤسسية التي أوحت بانفتاح قانوني محدود. فقد أُقرّ دستور جديد، وأُدخلت قوانين تتعلق بالميزانية والجمارك والضرائب والإفلاس المصرفي وضمان العقود، ما عزز الإطار القانوني للدولة. كما أُطلقت صحيفة "فينتيان تايمز" الأسبوعية عام 1995، وسمح بتوزيع صحف أجنبية في العاصمة. غير أن هذه المؤشرات لم تمس جوهر النظام؛ إذ بقيت العملية الانتخابية والجمعية الوطنية خاضعتين لسيطرة الحزب، واستمر التأكيد الرسمي على أن لاوس ستظل دولة حزب واحد. بل إن ثلاثة مسؤولين حكوميين حُكم عليهم بالسجن 14 عامًا لمطالبتهم بإصلاحات ديمقراطية، رغم تبني منظمة العفو الدولية قضيتهم [22]

شهدت لاوس خلال عام 1996 هيمنة واضحة للأحداث السياسية على مجمل المشهد العام. وفي هذا السياق عُقد المؤتمر السادس للحزب الثوري الشعبي اللاوسي في العاصمة فينتيان خلال الفترة ما بين 18 و20 آذار 1996، بمشاركة 381 مندوبًا مثلوا أكثر من 78 ألف عضو في الحزب، وهو ما يعادل نحو 1.7% من إجمالي سكان البلاد [23]

ويُعقد هذا المؤتمر بصورة دورية كل خمس سنوات، وقد أسفر عن إقرار مجموعة من التغييرات التنظيمية والسياسية التي مالت بميزان القوى داخل الحزب لصالح التيار الذي كان يعارض تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة وسريعة. ولم تقتصر آثار هذه التغييرات على طبيعة الإصلاح الاقتصادي وتوقيته فحسب، بل امتدت لتشمل مستقبل النظام السياسي في لاوس، إضافة إلى إعادة تشكيل موازين السلطة بين المقاطعات، وانعكاس ذلك على توجهات السياسة الخارجية للدولة [24]

وعلى الرغم من التراجع النسبي لمكانة أبرز المؤيدين للتغيير الاقتصادي السريع، فإن المؤتمر السادس جدّد تأكيده على استمرار تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي المعروفة باسم "الآلية الاقتصادية الجديدة". وقد تضمن الخطاب الختامي للأمين العام الأول للحزب، خامتاي سيفاندون [25]، تحديد هدفين اقتصاديين رئيسيين للفترة الممتدة بين عامي 1996 و2000، تمثلا في تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 8% و8.5% سنويًا، ورفع متوسط الدخل الفردي إلى نحو 500 دولار أمريكي بحلول عام 2000، مقارنة بنحو 360 دولارًا في عام 1995. ومع ذلك، فإن الرؤية المتعلقة بالاستراتيجية التنموية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بدت غير واضحة بصورة كاملة، إذ جرى التأكيد بصورة عامة على أهمية القطاع الأولي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء من قبل الشركات الدولية أو من اللاوسيين المقيمين في الخارج [26]

أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد استمر الحزب الثوري الشعبي اللاوسي في احتكار السلطة السياسية منذ الثورة التي شهدتها البلاد في كانون الأول عام 1975. وكما هو الحال في الأنظمة ذات الحزب الواحد، فإن التحولات السياسية في لاوس ترتبط إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على هرم القيادة داخل الحزب الحاكم. وقد تجلى ضعف موقع التيار الداعي إلى إصلاحات اقتصادية سريعة وشاملة عقب المؤتمر السادس من خلال إقصاء خامفوي كيوبوالافا [27] الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة التخطيط والتعاون ويُعد من أبرز المدافعين عن سياسة الإصلاح، حيث جرى استبعاده من المكتب السياسي ومن عضوية اللجنة المركزية للحزب [28]

شهد عام 1997 تطورًا مهمًا في السياسة الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تمثل في انضمامها إلى (رابطة دول جنوب شرق آسيا – Association of Southeast Asian Nations [29] في 23 تموز 1997، بالتزامن مع انضمام ميانمار، على حين تأجل انضمام كمبوديا بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية فيها. وقد سعت القيادة

اللاوسية إلى إبراز أهمية هذا الحدث عبر مشاركة وزير الخارجية (سومسافات لينغسافات) Somsavat Lengsavad في الفعاليات المرتبطة بهذه المناسبة [30]

وعلى الرغم من الترحيب العام بالانضمام، ظهرت بعض المخاوف بشأن قدرة لاوس على التكيف مع متطلبات العضوية في المنظمة. لذلك عملت الحكومة على تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، خاصة في اللغة الإنجليزية، لموظفي الدولة والدبلوماسيين، كما أنشأت وزارة الخارجية قسمًا مختصًا بشؤون آسيان. وفي الوقت نفسه أثارت وتيرة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قلق بعض النخب، خصوصًا مع التوسع السريع في قطاع السياحة؛ إذ ارتفع عدد السياح من نحو 14,400 عام 1990 إلى حوالي 403,000 عام 1996، مما وفر عائدات قُدرت بنحو 31 مليون دولار للاقتصاد اللاوسي [31]

واستكملت لاوس عام 1998 عملية انتقال القيادة السياسية التي بدأت منذ عام 1996 داخل الحزب الحاكم وإعادة ترتيب هرم السلطة في الدولة. وجاءت هذه التغييرات في أعقاب الانتخابات العامة الرابعة التي جرت في كانون الأول 1997، إذ انعقدت الجمعية الوطنية الجديدة بين 23 و26 شباط 1998 لتشكيل حكومة جديدة لمدة خمس سنوات، وقد شملت هذه التغييرات أيضًا تعديلات في عدد من الحقائب الوزارية، إذ احتفظ بعض الوزراء بمناصبهم، في حين جرى استبدال وزراء آخرين في مجالات مثل العمل والتجارة والثقافة والإعلام. وتعكس هذه التحولات حرص القيادة اللاوسية على الحفاظ على الاستمرارية السياسية للنظام مع إدخال تعديلات محدودة في بنية السلطة، بما يضمن استقرار مؤسسات الدولة خلال مرحلة التحولات الاقتصادية والإقليمية التي شهدتها البلاد في أواخر التسعينيات [32]

تميزت الأوضاع الداخلية في لاوس خلال الفترة ما بين 1999 و2005 حالة من الاستقرار السياسي النسبي في ظل استمرار هيمنة الحزب الثوري اللاوسي على الحياة السياسية، مع استمرار النظام ذي الحزب الواحد الذي أُقيم منذ عام 1975. وقد تركزت السلطة في يد القيادة الحزبية التي كان يتصدرها الرئيس خامتاي سيفادون حتى عام 2006، إذ سعت الحكومة إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار السياسي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية تدريجية ضمن سياسة "الآلية الاقتصادية الجديدة [33]". وخلال هذه السنوات ركزت الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، خاصة في مجالات الطاقة الكهرومائية والطرق والتجارة الإقليمية، مستفيدة من عضوية البلاد في رابطه دول جنوب شرق آسيا، وشهد الاقتصاد اللاوعي نموًا ملحوظًا بمعدلات تراوحت بين 5% و7% سنويًا في مطلع الألفية، مدفوعًا بالاستثمارات

الأجنبية في قطاعات التعدين والطاقة والسياحة. ومع ذلك، واجهت البلاد تحديات داخلية تمثلت في استمرار معدلات الفقر المرتفعة في المناطق الريفية، وضعف المؤسسات الإدارية، إضافة إلى محدودية الحريات السياسية والإعلامية بسبب طبيعة النظام السياسي المركزي [34]

وشهدت هذه المرحلة بعض التوترات الأمنية المحدودة في المناطق الجبلية الشمالية، خصوصًا المرتبطة ببعض الجماعات من أقلية الهمونغ، إلا أن الحكومة تمكنت عمومًا من احتواء هذه الاضطرابات والحفاظ على استقرار الدولة. وبحلول عام 2005 كانت لاوس قد قطعت شوطًا مهمًا في مسار الاندماج الاقتصادي الإقليمي، مع استمرار القيادة السياسية في تبني نهج الإصلاح التدريجي دون إدخال تغييرات جوهرية على بنية النظام السياسي [35]

دخلت لاوس عام 2006 مرحلة سياسية محورية تمثلت في عقد المؤتمر الثامن للحزب الثوري الشعبي اللاوسي وإجراء انتخابات الجمعية التشريعية السادسة. عُقد المؤتمر في الفترة من 18 إلى 21 مارس/آذار 2006، بمشاركة 498 عضوًا يمثلون خلايا الحزب في جميع أنحاء البلاد، وقد ركز المؤتمر على انتخاب لجنة مركزية جديدة مكونة من 55 عضوًا ومكتب سياسي يضم 11 عضوًا، بما في ذلك دمج ضباط الجيش والمدنيين، إضافة إلى إحياء أمانة اللجنة المركزية القوية التي كانت قد حُلت منذ مؤتمر 1991 [36]

على صعيد الانتخابات التشريعية، أجريت الانتخابات في 30 نيسان 2006، وفاز الحزب الثوري الشعبي اللاوسي بـ 113 مقعدًا من أصل 115 مقعدًا، بما في ذلك 13 مقعدًا للجيش و28 مقعدًا للنساء، فيما ذهب المقعدان المتبقيان إلى مرشحين مستقلين. وقد صُممت الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي، لكنها بقيت تحت سيطرة الحزب بالكامل، مع فرض التصويت الإلزامي ومحدودية التعددية السياسية. وبعد الانتخابات، أُكد انتخاب (شومالي ساياسون – Choummaly Sayasone) [37] رئيسًا للدولة، وهو الجنرال الرابع الذي يشغل هذا المنصب منذ تأسيس النظام الشيوعي، وقد مثلت هذه المرحلة استمرارًا للهيمنة العسكرية والسياسية المحافظة للحزب، مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والتقدم التدريجي في برامج الإصلاح الاقتصادي [38]

بين عامي 2009 و2015، حافظت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على استقرار سياسي نسبي تحت هيمنة الحزب الثوري الشعبي اللاوسي الذي ظل يسيطر على جميع مفاصل السلطة، وفي عام 2009، صادقت الدولة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وهو التزام دولي يعكس توجهًا رسميًا نحو تعزيز الحقوق السياسية والمدنية، غير

أن التطبيق العملي بقي محدودًا بسبب طبيعة النظام ذي الحزب الواحد، وغياب أي معارضة سياسية منظمة أو مجتمع مدني مستقل [39]

في عام 2011، مثل المؤتمر التاسع للحزب الثوري الشعبي نقطة محورية في تثبيت سيطرة القيادة المركزية، حيث أعيد انتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي، بمشاركة الأمين العام السابق ورئيس الجمهورية خامتاي سيفاندون وشهدت نفس السنة إجراء انتخابات الجمعية الوطنية السابعة في 30 نيسان، وفاز الحزب بـ 128 من أصل 132 مقعدًا، مع استمرار تهميش القوى المستقلة [40]

خلال السنوات التالية، بين 2012 و2015، استمرت مؤسسات الدولة في العمل ضمن إطار الحزب الواحد، مع تعزيز السيطرة على أجهزة الأمن والإدارة المحلية، وترسيخ التراتبية الحزبية في كل المستويات. وعلى الرغم من بعض الإصلاحات الإدارية المحدودة، وظهور تمثيل نسبي للنساء والأقليات العرقية ضمن اللجنة المركزية، بقيت الهيمنة السياسية للحزب بلا منازع، مع غياب أي منافسة خارجية. وتبرز هذه المرحلة كفترة من الاستقرار السياسي المصحوب بالحفاظ على النظام المركزي، مع استمرار إدارة الأزمات الداخلية بشكل حذر، بما يشمل متابعة أي توترات في المناطق الجبلية والريفية لضمان وحدة الدولة واستمرارية هيمنة الحزب الثوري الشعبي على جميع المؤسسات السياسية [41]

المبحث الثالث: الاوضاع الاقتصادية في لاوس 1995-2015

بحلول عام 1995 كانت لاوس قد قطعت قرابة عقد من الزمن في تطبيق برنامج "الآلية الاقتصادية الجديدة" (New Economic Mechanism – NEM) [42] الذي أُطلق في منتصف الثمانينيات بهدف الانتقال من اقتصاد اشتراكي موجّه إلى اقتصاد سوق أكثر انفتاحًا. غير أن صورة الاقتصاد في ذلك العام تكشف توازنًا هشًا بين نجاحات كلية ملموسة واختلالات هيكلية عميقة، وقد شهدت لاوس في أوائل التسعينيات معدلات نمو ملحوظة. فبين عامي 1990 و1994 بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 6.5% سنويًا، وتشير التقديرات إلى أن النمو في عام 1995 اقترب من 7%. هذا الأداء يعكس فعالية الإصلاحات في تحفيز النشاط الاقتصادي، لكنه كان أقل من معدلات النمو في دول مجاورة مثل فيتنام وتايلاند، إلا أن هذا النمو لم يكن متوازنًا قطاعيًا. فقد تركزت ديناميكية التوسع في الصناعات التحويلية، خصوصًا صناعة الملابس، قطاع البناء، وبعض الخدمات الخاصة مثل المصارف والعقارات والفنادق والمطاعم [43]

في المقابل، ظلّ القطاع الزراعي يعاني من ركود واضح منذ أوائل التسعينيات. ويُزرع الأرز على نحو 80% من الأراضي الزراعية في البلاد، لكن انخفاض الإنتاجية وضعف البنية التحتية الريفية جعلا الزراعة أقل قدرة على الاستفادة من الإصلاحات. وهكذا بدأ يتشكل نمط ثنائي: نمو حضري سريع يقابله ركود ريفي نسبي، وفي السياق ذاته، كان أحد أهداف "الآلية الاقتصادية الجديدة معالجة الاختلالات المزمنة، خصوصًا التضخم المرتفع والعجز التجاري. في أوائل التسعينيات تم تشديد السياسة النقدية، ووُضعت قيود على اقتراض الحكومة من النظام المصرفي، كما أُعيد تنظيم النظام الضريبي لتعويض تراجع تحويلات المؤسسات العامة (44)

نتيجة لذلك، انخفض التضخم إلى 6.5% خلال عامي 1993–1994. غير أن عام 1995 شهد انتكاسة جزئية، إذ عاد التضخم إلى مستوى ذي رقمين (two-digit level)، (45) ويرتبط ذلك بتخفيف نسبي للانضباط النقدي وارتفاع الأجور في القطاع العام، أما سعر الصرف، فقد بقي الكيب مستقرًا نسبيًا بين 1990 و1994 عند حوالي 700–720 كيب مقابل الدولار، لكنه في عام 1995 تراجع ليصل إلى نحو 900 كيب للدولار في نهاية العام نتيجة الضغوط التضخمية الداخلية، وشهدت بنية التجارة الخارجية تغيرًا جوهريًا في إطار الإصلاحات. فقد، انخفضت الرسوم الجمركية من مستويات كانت تصل إلى 200% في أواخر الثمانينيات إلى نطاق يتراوح بين 0% و70% وجرى تبسيط النظام الجمركي عام 1994 بإلغاء العديد من الإعفاءات والحصص، وأُزيلت القيود على واردات السيارات والدراجات النارية (46)

ومن الجدير بالذكر أن اقتصاد لاوس في 1995 كان قد اعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي؛ إذ شكّلت المساعدات الأجنبية نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من أبرز المانحين في ذلك العام اليابان، أستراليا، السويد، وفرنسا، إلى جانب المؤسسات متعددة الأطراف. وهذا الاعتماد الكبير على المساعدات عكس محدودية الادخار المحلي وضعف القاعدة الإنتاجية، كما خلق تحديات تتعلق بقدرة الدولة على تنسيق المشاريع الممولة خارجيًا (47)

إذا كان عام 1995 قد كشف عن عودة الضغوط التضخمية واتساع العجز، فإن عام 1996 مثّل محاولة واضحة لإعادة ضبط التوازنات الكلية. الاقتصاد لم يدخل أزمة، لكنه كان في مرحلة تصحيح بعد عام من التوسع المالي والاضطراب النقدي إذ استمر معدل النمو في لاوس عند مستوى مرتفع نسبيًا بلغ نحو 6.5%، وهو معدل أقل من تايلاند (8.4%) وفيتنام (8.7%) في الفترة نفسها، لكنه يظل قويًا في سياق اقتصاد انتقالي محدود الموارد، إلا أن الفارق في النمو مقارنة بالدول المجاورة يعود أساسًا إلى ضعف أداء القطاع الزراعي، لا سيما إنتاج الأرز. كما أن الفيضانات

الشديدة في عام 1996 أثّرت سلبًا في مناطق زراعة الأرز الوسطى والجنوبية، ما زاد من هشاشة القطاع الزراعي، ومع ذلك، شهد قطاع الغابات – خاصة تصدير الأخشاب – توسعًا لافتًا؛ إذ ارتفعت صادرات المنتجات الحرجية بنحو 60% كمعدل سنوي بين 1993 و1995، واستمرت مساهمتها القوية في 1996، حيث استُخدمت عائدات الأخشاب لتمويل جزء من الإنفاق الرأسمالي، بما في ذلك نفقات مرتبطة بالمؤسسة العسكرية [48]

على عكس الزراعة، سجلت الصناعة والخدمات أفضل أداء منذ بداية الإصلاحات إذ بلغ نمو القطاع الصناعي 13.1% في عام 1995، واستمر الزخم في 1996 ونما قطاع الخدمات بنسبة 7.5%. وسجلت الصناعات التحويلية والبناء معدلات نمو ذات رقمين. اما في الخدمات، فكان النمو مدفوعًا أساسًا بالقطاع الخاص: الفنادق، المطاعم، التجارة بالجملة والتجزئة، إضافة إلى المصارف والتأمين وكان أحد المحركات الأساسية لهذا التوسع كان الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ارتفع من 23 مليون دولار أمريكي خلال 1990–1992 إلى 205 ملايين دولار خلال 1993–1995. وتشير التقديرات الأولية لعام 1996 إلى استمرار هذا الاتجاه، مع بقاء الصناعة والخدمات في موقع القيادة [49]

كان عام 1997 عامًا مفصليًا في المسار الاقتصادي للاوس، ليس فقط بسبب استمرار برنامج الإصلاح، بل أيضًا بسبب انضمامها إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا وما ترتب على ذلك من التزامات اقتصادية بعيدة المدى، فقد منحت لاوس مهلة حتى عام 2008 للوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة الآسيوية (AFTA)، والتي تفرض خفض الرسوم الجمركية على معظم السلع إلى أقل من 5%. غير أن هذا الالتزام لم يكن بسيطًا؛ إذ إن 20% من إيرادات الدولة كانت تأتي من الرسوم الجمركية، ما يعني أن الانضمام للآسيان سيُجبر الحكومة على إجراء إصلاحات مالية لتعويض هذا الفاقد. وفي المقابل، كان من المتوقع أن يؤدي هذا الانفتاح إلى زيادة التجارة والاستثمار، وأن يدمج لاوس بصورة أعمق في الاقتصاد الإقليمي، خاصة عبر مشاريع البنية التحتية. وكشفت أرقام عام 1997 عن استمرار الاختلال التجاري: اذ بلغت الواردات 689 مليون دولار. بينما لم تتجاوز الصادرات 325 مليون دولار ما يعني عجزًا تجاريًا كبيرًا. وجاءت نحو ثلثي الواردات من تايلاند. وصدرت وحوالي ثلث الصادرات اتجه إلى تايلاند. وبالتالي، ظل الاقتصاد اللاوعي مرتبطًا بشكل وثيق بالاقتصاد التايلاندي، وهو ارتباط يحمل فرصًا، لكنه يخلق أيضًا تبعية واضحة [50]

دخل الاقتصاد اللاوسي في عام 1998 مرحلة من الاضطراب العميق متأثرًا بالأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في منتصف 1997، ولا سيما بانهيار الاقتصاد التايلاندي. وبما أن تايلاند كانت الشريك التجاري والاستثماري الأكبر

للاوس، فقد انعكس هذا الارتباط بشكل مباشر على الداخل اللاوسي. كانت تايلاند تمثل 64% من واردات لاوس و20% من صادراتها، وأن التعاملات التجارية كانت تُجرى في الغالب بالبات التايلاندي أو الدولار الأمريكي، الأمر الذي جعل الاقتصاد اللاوسي شديد الحساسية لأي تذبذب في العملة التايلاندية. وعندما انهار البات، تعرض الكيب اللاوسي لضغوط قوية لم تتمكن السلطات النقدية من احتوائها. فشلت محاولات البنك المركزي في الدفاع عن العملة أو السيطرة على السوق السوداء للعملات الأجنبية، واضطرت الحكومة إلى خفض قيمة الكيب مرات متتالية. وبين منتصف 1997 ومنتصف 1998 فقدت العملة نحو 70% من قيمتها، في واحد من أكبر الانخفاضات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال تلك الفترة. لم يكن هذا الانخفاض مجرد مؤشر مالي، بل كان بداية موجة تضخمية حادة ضربت الأسواق المحلية [51]

لم تتوقف آثار هذه الصدمة عند حدود عام 1998، بل امتدت تداعياتها خلال السنوات اللاحقة وصولًا إلى مطلع الألفية الجديدة. ففي عام 1999 عانى الاقتصاد اللاوسي من اختلالات واضحة، إذ ظل التضخم مرتفعًا، وتراجعت الثقة بالعملة الوطنية، واستمر الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي لسد العجز في الحساب الجاري وتمويل المشاريع العامة. ومع أن السلطات سعت إلى إعادة قدر من الانضباط المالي والنقدي، فإن عملية الاستقرار كانت تدريجية وبطيئة [52]

بدأت المؤشرات الكلية تتحسن نسبيًا. فقد جرى تشديد السياسة النقدية، وإعادة ضبط الإنفاق العام، في عام 2001 والعمل على احتواء التضخم الذي انخفض تدريجيًا بعد أن كان قد بلغ مستويات قياسية في 1998. كما استؤنفت بعض الإصلاحات الهيكلية، خصوصًا في القطاع المصرفي، حيث طُرحت مسألة إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة التي كانت تعاني من ضعف الرسملة وارتفاع الديون المتعثرة. غير أن هذه الإصلاحات واجهت صعوبات تنفيذية بسبب محدودية الكوادر الفنية وضعف البنية المؤسسية. وفي الوقت ذاته، واصلت لاوس الرهان على قطاع الطاقة الكهرومائية بوصفه محركًا رئيساً للنمو طويل الأجل. فمشاريع السدود، وعلى رأسها مشروع نام ثيون (Nam Theun) [53] بمراحله المختلفة، بقيت في صلب الاستراتيجية الاقتصادية، إلى جانب التوسع في تصدير الأخشاب والمعادن. وقد ساهم ارتفاع الطلب الإقليمي، خاصة من تايلاند وفيتنام، في دعم هذا التوجه. وبالتدريج، بدأ قطاع الطاقة يتحول إلى مصدر رئيس للعملات الأجنبية، مما خفف جزئيًا من الضغط على ميزان المدفوعات [54]

وشهد الاقتصاد بين عامي 2002 و2004 تحسنًا أوضح في معدلات النمو، مدفوعًا بزيادة الاستثمارات الأجنبية وارتفاع أسعار بعض السلع الأولية. واستفادت لاوس من تعافي اقتصادات المنطقة بعد الأزمة الآسيوية، ما انعكس إيجابًا على التجارة والاستثمار. ومع ذلك، بقيت بنية الاقتصاد شديدة التركّز، إذ اعتمد النمو بصورة أساسية على المشاريع الكبيرة كثيفة رأس المال، في حين ظل القطاع الزراعي يعاني من ضعف الإنتاجية، واستمرت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. وبدا أن الاقتصاد اللاوسي قد تجاوز المرحلة الحرجة التي أعقبت أزمة 1997–1998. اذ استعاد النمو زخمه في عام 2005، وانخفض التضخم إلى مستويات أكثر اعتدالًا مقارنة بذروة 60% في 1998، وازدادت عائدات التصدير بفضل الكهرباء والمعادن. غير أن التعافي لم يكن يعني تحولًا هيكليًا عميقًا؛ فقد بقي الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، واستمر اعتماده على عدد محدود من القطاعات التصديرية، وظل نصيب الفرد من الدخل منخفضًا مقارنة بدول الجوار. (55)

دخل الاقتصاد اللاوسي مرحلة نمو متسارع مع بداية عام 2006 مستفيدًا من ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميًا ومن توسع الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الطاقة الكهرومائية والتعدين. بلغ معدل النمو قرابة 8%، وأصبحت مشاريع السدود محور الاستراتيجية الاقتصادية، في ظل توجه رسمي لتحويل البلاد إلى "بطارية جنوب شرق آسيا" عبر تصدير الكهرباء إلى تايلاند وفيتنام. وفي الوقت نفسه، بدأت ملامح اعتماد هيكلي على الموارد الطبيعية تتكرس بصورة أوضح. وارتفاع الموافقات على مشاريع استثمارية جديدة، خاصة في التعدين واستخراج النحاس والذهب. تواصل التحسن الاقتصادي في 2007 غير أن هذا التوسع السريع أثار تساؤلات حول محدودية تنويع الاقتصاد، إضافة إلى آثار بيئية واجتماعية مرتبطة بتهجير بعض المجتمعات المحلية لصالح مشاريع الطاقة. الا ان الأزمة المالية العالمية في 2008 جاءت لتختبر متانة هذا النمو. ورغم تباطؤ نسبي في بعض الأنشطة، لم يتعرض الاقتصاد اللاوسي لانكماش حاد، إذ استمرت صادرات الكهرباء والمعادن في توفير دعم مهم للإيرادات. إلا أن تقلب أسعار المعادن أظهر هشاشة الاعتماد على قطاع واحد كمحرك رئيس للنمو (56)

وقد مثل تشغيل مشروع نامثو عام 2010 نقطة تحوّل واضحة في المسار الاقتصادي للاوس، إذ بلغت طاقته الإنتاجية نحو 1,070 ميغاواط، ما أدى إلى زيادة ملموسة في صادرات الكهرباء وارتفاع تدفقات العملات الأجنبية. وقد عزز ذلك موقع البلاد كمصدر إقليمي للطاقة، خصوصًا نحو تايلاند، وأسهم في تحسين المؤشرات الكلية من حيث النمو

والإيرادات العامة. غير أن الأثر الاجتماعي لهذا التحول ظل محدودًا نسبيًا، نظرًا لأن قطاع الطاقة كثيف رأس المال ولا يوفر فرص عمل واسعة، وعوائده تركزت في قطاعات محددة دون أن تمتد بصورة متوازنة إلى الريف [57]

استمر النمو المرتفع خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2012، مدفوعًا بتوسع الائتمان المحلي وزيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية، إلى جانب الطفرة في قطاع التعدين، حيث ارتفعت مساهمة النحاس والذهب في الناتج المحلي والصادرات. إلا أن هذا التوسع حمل في طياته اختلالات واضحة؛ فقد أدّى التوسع الائتماني السريع إلى ضغوط تضخمية، وارتفعت مستويات الدين العام تدريجيًا نتيجة الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية لتمويل المشاريع الكبرى. وفي الوقت نفسه، أصبح الاقتصاد أكثر تعرضًا لتقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية، ما جعل الاستقرار الداخلي مرتبطًا بعوامل خارجية لا تملك الدولة السيطرة عليها بالكامل، وتعزز هذا المسار مع انضمام لاوس إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 2013، وهو إنجاز اقتصادي مهم كرّس اندماجها في الاقتصاد العالمي وفرض عليها التزامات بتحرير التجارة وتحديث الأطر القانونية للاستثمار [58]. تزامن ذلك مع تعمق التعاون الاقتصادي مع الصين، خاصة في مجالات البنية التحتية والربط الإقليمي، الأمر الذي فتح آفاقًا جديدة للنمو، لكنه زاد في المقابل من حجم الالتزامات المالية طويلة الأجل. واستمر الأداء القوي خلال 2014 و2015، حيث حافظ الاقتصاد على متوسط نمو يتراوح بين 7% و8%، مدعومًا بعائدات الطاقة والتعدين وتوسع مشاريع النقل والطاقة، بما في ذلك الاستعداد لمشاريع سكك حديدية إقليمية. غير أن الدين العام واصل الارتفاع نتيجة تمويل هذه المشاريع، على حين بقيت الزراعة منخفضة الإنتاجية، واستمر التفاوت بين العاصمة فيينتيان والمناطق الريفية [59]

المبحث الرابع: العلاقات الخارجية للاوس 1995-2015

شهدت العاصمة فينتيان عام 1995 بداية مرحلة جديدة من السياسة الخارجية، تميزت بملامح دبلوماسية مختلفة تمامًا عما سبقها. ففي ذلك العام، تقدمت الحكومة بطلب رسمي للانضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا خطوة لم تكن مجرد إجراء إداري، إنما كان إعلانًا رمزيًا عن رغبة البلاد في كسر سنوات العزلة النسبية والانفتاح على جيرانها في المنطقة، خاصة على تايلاند – والمحيط الرأسمالي الأوسع. [60]، وجاء هذا التحرك متزامنًا مع تدشين "جسر الصداقة" الأول على نهر الميكونغ الذي تم مُول جزئيًا من قبل الحكومة الأسترالية. وقد مثل الجسر أكثر من كونه مشروعًا للبنية

التحتية؛ إذ كان رسالة سياسية واضحة، مفادها أن لاوس بدأت الانتقال من سياسة العزلة الجغرافية إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي والدبلوماسي، مع الحفاظ على هويتها الوطنية وسيطرتها المركزية [61]

ومع حلول عام 1996، تركزت الأنظار على السياسة الداخلية والحسابات الدبلوماسية بعد انعقاد المؤتمر السادس للحزب الثوري الشعبي اللاوسي، إذ سعى المؤتمر إلى إرسال رسائل طمأنة واضحة إلى هانوي مفادها أن الانفتاح على القوى الاقتصادية الغربية لن يؤثر على "معاهدة الصداقة والتعاون" الموقعة عام 1977 بين لاوس وفيتنام". هذا التوازن بين الحفاظ على التحالف الإيديولوجي التقليدي مع فيتنام من جهة، والسعي الحثيث لجذب الاستثمارات الأجنبية من دول "النمور الآسيوية" من جهة أخرى، شكّل علامة فارقة في صياغة السياسة الخارجية اللاوسية. فقد أظهرت القيادة آنذاك قدرة على إدارة التناقضات بين الالتزام بالتحالفات التاريخية والانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي، ما وضع البلاد على مسار تدريجي نحو تحديث العلاقات الدبلوماسية وتوسيع شبكاتها الاقتصادية الإقليمية دون المساس بالاستقرار السياسي الداخلي [62]

يمكن اعتبار عام 1997 نقطة تحول تاريخية في مسار السياسة الخارجية للاوس، حيث رُفع العلم اللاوسي في كوالالمبور كعضو كامل العضوية في رابطة دول جنوب شرق آسيا –. لم يكن هذا مجرد حدث رمزي، بل وضع الدولة أمام تحدٍ دبلوماسي هائل، إذ أصبح على وزارة الخارجية ومسؤوليها التكيف مع جدول كثيف من الاجتماعات السنوية، والالتزام بالاتفاقيات الإقليمية للتجارة الحرة، إضافة إلى معايير التعاون في مجالات التعليم، الطاقة، والبنية التحتية [63] جاء هذا الانضمام في وقت حساس، إذ اندلعت الأزمة المالية الآسيوية، التي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، وأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية، ما استدعى من القيادة اللاوسية تبني سياسات خارجية وحكومية متوازنة للتخفيف من آثار هذه الصدمات [64]

ركزت الجهود الدبلوماسية عام 1998 على إدارة تداعيات الأزمة، لا سيما تعزيز العلاقات مع اليابان، التي برزت كأكبر مانح للمساعدات التنموية ومصدر رئيسي للاستثمارات. وقد استغلت فينتيان رئاستها لبعض اللجان الفرعية في آسيان لتعزيز صورتها الدولية كدولة مسؤولة تبحث عن الاستقرار، متقيدة بالتزاماتها تجاه المنظومة الإقليمية، وفي الوقت نفسه تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية الوطنية. هذا التوازن بين الالتزام الإقليمي ومواجهة التحديات الاقتصادية

الداخلية جسد قدرة لاوس على استثمار عضويتها الجديدة في الآسيان ليس فقط لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، بل أيضًا لتوفير منصة لاحتواء آثار الأزمة المالية والتأكد من استمرار التدفقات الاستثمارية والتنموية برغم الأزمات الإقليمية [65]

مع بداية الألفية الجديدة، شرعت حكومة فينتيان – في خطوات تمهيدية للتقارب مع المؤسسات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية – [66]، ووضعت خارطة طريق مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [67] وهو تحرك ظهر جليًا في عام 1999 عندما بدأت المفاوضات التمهيدية للخروج من فئة الدول الأقل نمواً، مؤكدًا الطموح لتعزيز مكانة البلاد وكسر سنوات العزلة. لم يمض وقت طويل قبل أن تشهد العلاقات الثنائية تحولًا كبيرًا، إذ جاء عام 2000 حافلًا بالزيارات الدبلوماسية، إذ استقبلت فينتيان الرئيس الصيني جيانغ زيمين – Jiang Zemin، وهو الحدث الذي أسس لـ "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، وبدأت الصين بتقديم منح غير قابلة للاسترداد لإنشاء مشاريع سيادية، ما فرض على القيادة اللاوسية موازنة دقيقة بين مصالح بكين وتحالفها التاريخي مع فيتنام [68]

وفي الوقت نفسه، أظهرت الأحداث الداخلية والدولية تعقيد المشهد، فمع تبعات الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، أعلنت لاوس مشاركتها في جهود مكافحة الإرهاب، ما خفف الضغوط الأمريكية مؤقتًا وأتاح مساحات للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي. وبعد ذلك، ظهرت أهمية نهر الميكونغ بشكل واضح، إذ شهد عام 2002 توقيع اتفاقيات لتبادل البيانات الهيدرولوجية مع الصين، لتفادي المخاوف الإقليمية لدول المصب بشأن السدود المستقبلية. ولم يقتصر اهتمام فينتيان على الاقتصاد والبيئة، بل امتد إلى الأمن، حيث شهدت الفترة التي تلت ذلك، وبالتحديد عام 2003، تكثيف التعاون مع تايلاند – لملاحقة جيوب المقاومة العرقية "الهمونغ"، في خطوة تهدف إلى حل الملفات العالقة التي كانت تعيق الانفتاح الاقتصادي الكامل، مؤكدة قدرة الدولة على الحفاظ على الأمن والسيادة داخليًا وخارجيًا معًا [69]

تجلى الإنجاز الدبلوماسي الأكبر للاوس عندما استضافت فينتيان القمة العاشرة لآسيان، وهي المناسبة التي عكست قدرات الدولة على إدارة ملفات إقليمية معقدة، إذ أسفرت هذه القمة التي عقدت في عام 2004 عن توقيع "خطة عمل فينتيان وقد حضرها قادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ما عزز مكانة لاوس كلاعب إقليمي قادر على الموازنة بين القوى الكبرى. داخليًا، ساهم هذا الحدث في تعزيز مكانة جناح التكنوقراط داخل وزارة الخارجية، ومنح الحزب الحاكم دفعة لتعزيز سيطرته على القرارات الدبلوماسية، وضمان أن الانفتاح الخارجي لا يهدد الاستقرار السياسي الداخلي. كما رافق القمة سلسلة من ورش العمل والندوات على مستوى المسؤولين المدنيين والدبلوماسيين، لتعزيز مهارات التفاوض

والإدارة الدبلوماسية، وخلق رؤية واضحة لكيفية استغلال العضوية الإقليمية لتعزيز مصالح البلاد الاقتصادية والسياسية (70)

توالت نتائج هذه السياسة مع منح لاوس صفة "العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة من واشنطن في عام 2005، وهو ما مثل نجاحًا ملموسًا للتيار التكنوقراطي حيث أتاح للمنتجات اللاوسية، وخصوصًا المنسوجات، دخول السوق الأمريكي بتعريفات جمركية منخفضة، ما انعكس على زيادة الصادرات وفتح أفق جديد للتعاون الاقتصادي الدولي. هذا الإنجاز عزز قدرة وزارة الخارجية على التفاوض في ملفات التنمية والاستثمار، وأكد للعالم قدرة لاوس على الجمع بين الالتزام بالسيادة الوطنية والانفتاح الاقتصادي. في الداخل، استُغل هذا النجاح لتعزيز البرامج التدريبية للموظفين المدنيين والدبلوماسيين، ورفع مستوى اللغة الإنجليزية والمهارات التفاوضية، بما يواكب متطلبات العضوية الكاملة في المؤسسات الدولية (71)

وفي 2006، شهدت البلاد انتقال السلطة إلى تشومالي ساياسوني الذي تبنى سياسة "الدبلوماسية الهادئة – Quiet Diplomacy"، (72) مع التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية التقليدية، وخصوصًا مع روسيا، لاستعادة بعض الروابط القديمة في التدريب العسكري والتعاون الفني. هذا العام تميز أيضًا بمراجعة شاملة للهيكل الداخلي للحزب الحاكم، بما يضمن دمج الكوادر الشابة والنساء والأقليات العرقية في مواقع القرار، مع الحفاظ على هيمنة سكان الأراضي المنخفضة التقليديين (73) وعلى الصعيد الداخلي، كانت هذه المرحلة فرصة لمعالجة بعض الملفات الأمنية الحساسة، خصوصًا المتعلقة بجماعات المقاومة العرقية "الهمونغ"، بهدف تأمين بيئة مستقرة تسمح بتوسيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (74)

وركزت السياسة الإقليمية للبلاد خطوات على تكريس الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية حيث وقع المسؤولون على ميثاق آسيان الجديد في سنغافورة، عام 2007 ما أكد التزام فينتيان بتحويل المنظومة الإقليمية إلى كيان قانوني متكامل، مع مراعاة التحفظات الداخلية على بعض بنود حقوق الإنسان. داخليًا، استُغلت هذه المرحلة لتعزيز المؤسسات الحكومية، وتحديث الأطر القانونية والإدارية لمواكبة الالتزامات الجديدة، مع تركيز خاص على تطوير الإعلام الرسمي وتعزيز الوعي العام حول دور لاوس في تشكيل السياسات الإقليمية (75)

وقد بدأت آثار الأزمة المالية العالمية تظهر على الاقتصاد المحلي، ما دفع الحكومة إلى تكثيف الاعتماد على القروض الصينية الميسرة، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية الكبرى، وخصوصًا ما يعرف لاحقًا بـ "دبلوماسية السدود – Dam Diplomacy [76] وقد شهدت عام 2008 أيضًا البدء بدراسات جدوى لمشاريع ضخمة على نهر الميكونغ بمشاركة تمويل عبر الحدود، في خطوة تهدف إلى تعزيز الأمن المائي والسيطرة على الموارد الطبيعية. داخليًا، كانت الحكومة حريصة على استخدام هذه المشاريع كأداة لتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة السياسية، مع ضمان عدم الإخلال بالاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي حافظ عليه الحزب منذ منتصف التسعينيات [77]

مع مرور الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس الجمهورية، جاء 2009 ليبرز فينتيان كمركز إقليمي للرياضة والدبلوماسية مع استضافة ملاعب الألعاب الرياضية لجنوب شرق آسيا (SEA Games)، والتي قدمتها الصين كهدية رمزية، ما أظهر عمق التغلغل الصيني داخل البلاد وأهمية هذه العلاقات في تعزيز البنية التحتية والسياسة الداخلية. الحدث لم يقتصر على الرياضة فحسب، بل شكّل منصة للتواصل مع قادة دول الجوار وتعزيز القدرة اللاوسية على التفاوض الإقليمي، بينما عملت القيادة على استثمار هذه المناسبة لتعزيز الروابط السياسية مع دول الجوار ودعم المشاريع التنموية الداخلية. في حين تركز النقاش في 2010 على مشروع سد سايابوري) إذ واجهت لاوس ضغوطًا من فيتنام وكمبوديا لتأجيل المشروع، إلا أن الدولة استخدمت "حق السيادة" لتأكيد أجندتها في تطوير قطاع الطاقة، مع وضع آليات رقابية داخلية لضمان التوازن بين التنمية والسيطرة على الموارد الطبيعية. في تلك الفترة، ازدادت الاجتماعات الثنائية مع القوى الإقليمية لضبط مخاطر النزاع حول الموارد المائية، وتأكيد قدرة الدولة على إدارة الملفات الحساسة دون الإخلال بالاستقرار الداخلي [78]

وجاء التفاعل مع القوى الكبرى بشكل واضح عندما استقبلت فينتيان عام 2011 وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون – Hillary Clinton، [79] لأول مرة منذ عقود، ما أبرز رغبة واشنطن في موازنة النفوذ الصيني، وأتاح للقيادة اللاوسية تعزيز قنوات التعاون الدولية، مع إعادة ترتيب الأولويات الداخلية للسيطرة على القرارات الدبلوماسية بما يضمن استمرار الاستقرار السياسي والأمني [80]

وفي سياق منفصل، استكملت لاوس ملف الانفتاح الاقتصادي بشكل كبير من خلال استضافة قمة آسيا–أوروبا (ASEM) [81] وإتمام متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – WTO، وهو ما أدى إلى الانضمام الرسمي مطلع عام 2013، مظهرة قدرة الدولة على الجمع بين التزاماتها الدولية والحفاظ على استراتيجيتها الوطنية، وتأكيد موقعها كلاعب مؤثر في القوانين الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية [82]

ومع حلول عام **2014**، وضعت الدبلوماسية اللاوسية ثقلها الاستراتيجي خلف مفهوم "الربط البري" (Land Connectivity) [83]، متجاوزةً بذلك هواجس الجغرافيا التي حبست الدولة لعقود. تجلى هذا الطموح في المفاوضات الحاسمة التي خاضتها فينتيان مع بكين لإرساء القواعد النهائية لمشروع القطار فائق السرعة؛ وهو المشروع الذي لم يكن وسيلة نقل فحسب، بل كان رهاناً سياسياً معقداً وضع القيادة أمام اختبار موازنة المكاسب التنموية الكبرى مع تحذيرات المجتمع الدولي من "فخ الديون". وفي تلك الأثناء، برزت مرونة صانع القرار في لاوس من خلال محاولة مواءمة هذه الضغوط الخارجية مع تدابير رقابية أكثر صرامة على التمويل، لضمان ألا يتحول حلم التحديث إلى عبء يمس السيادة الوطنية أو يزعزع الاستقرار الاجتماعي الداخلي [84]

وتكللت هذه المسيرة الطويلة في عام **2015** بانصراف الجهود نحو التحضير لحدث سيادي استثنائي، وهو تولي لاوس رئاسة منظمة "آسيان" لعام 2016. كانت هذه التحضيرات بمثابة إعلان غير مكتوب عن نجاح لاوس في تحولها التاريخي؛ فالدولة التي بدأت منتصف التسعينيات غارقة في عزلتها ومثقلة برحيل جيل التأسيس، استطاعت بحلول نهاية عام 2015 أن تعيد تقديم نفسها كـ "قلب نابض" وحلقة وصل لا غنى عنها في خريطة جنوب شرق آسيا. ولم يكن هذا التموضع الجديد مجرد نجاح دبلوماسي، بل كان انعكاساً لقدرة القيادة على إدارة توازنات دقيقة بين مقتضيات السياسة الداخلية وبين طموحات الاندماج الإقليمي والدولي، مع التمسك بمركزية القرار الوطني في مواجهة استقطابات القوى الكبرى [85]

الخاتمة والتوصيات

يعد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لاوس خلال الفترة من 1995 إلى 2015 نموذجاً مثيراً للاهتمام للدراسة، إذ يعكس قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء. فقد تمكنت لاوس من الموازنة بين

التعددية العرقية والثقافية، والحفاظ على الاستقرار السياسي، مع السعي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم أن الموارد الطبيعية والاقتصادية كانت محدودة نسبياً مقارنة بالدول المجاورة. هذه التجربة تظهر كيف يمكن لدولة صغيرة نسبيًا وذات بنية اقتصادية متواضعة أن تحقق تقدماً ملموساً إذا ما تم اعتماد سياسات منهجية واستراتيجيات طويلة الأجل.

أولاً، من ناحية السياسة الداخلية، استطاعت الحكومة اللاوسية أن تبني منظومة إدارية مستقرة نسبيًا، حيث تم إنشاء آليات لضبط انتقال المناصب الحكومية والإدارية، مما قلل من المخاطر المرتبطة بالصراعات السياسية أو الانقسامات الداخلية. وقد ساعد هذا الاستقرار النسبي على خلق بيئة مواتية لتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، وتحقيق أهداف التنمية التي وضعتها الدولة لنفسها.

ثانياً، لعبت الشخصيات القيادية دوراً محورياً في رسم خارطة الطريق للتنمية. من أبرز هؤلاء الرئيس التنفيذي ثونغلو سامنغ، الذي سعى إلى دمج التخطيط التنموي مع إدارة الموارد البشرية، والتركيز على تعزيز الكفاءات الوطنية، وتطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والموانئ والطاقة الكهرومائية. هذه الجهود ساهمت في رفع مكانة لاوس على المستوى الإقليمي، وجعلتها قادرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، سواء عبر الاستثمارات الأجنبية أو من خلال الانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية.

ثالثاً، أدت السياسات التعليمية والإصلاحات في قطاع التعليم إلى تأهيل جيل من الكوادر القادرة على المساهمة في التنمية الوطنية. فقد ركزت الدولة على تحسين جودة التعليم، وربط المناهج باحتياجات سوق العمل، مما ساعد على خلق قاعدة بشرية مدربة يمكنها قيادة المشاريع التنموية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال ومستدام. ويمكن القول إن التعليم أصبح أداة مركزية في تحويل لاوس من بلد متأثر بالصراعات إلى دولة تتجه نحو الاستقرار النسبي والنمو التدريجي.

رابعاً، من الناحية الاقتصادية، حاولت الدولة تعزيز قطاع الزراعة، واستغلال الموارد الطبيعية مثل الطاقة الكهرومائية والغابات بطريقة مستدامة، مع العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذه السياسات ساهمت في تحسين مستوى المعيشة، وزيادة دخل الفرد، وتقليل الفوارق الاجتماعية، مع الحفاظ على التوازن البيئي النسبي.

الهوامش

1. Stephen Mansfield and Magdalene Koh, Laos (New York: Marshall Cavendish, 2009), 12–18.
2. Martin Stuart-Fox, Historical Dictionary of Laos (Lanham: Scarecrow Press, 2008), 15–22.
3. Grant Evans, A Short History of Laos: The Land in Between (Crows Nest, NSW: Allen & Unwin, 2002), 5–9.
4. Martin Stuart-Fox, A History of Laos (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 3–7.
5. Joe Cummings, Laos (Melbourne: Lonely Planet Publications, 2010), 34–35
6. Charles F. Keyes, The Golden Peninsula: Culture and Adaptation in Mainland Southeast Asia (Honolulu: University of Hawai‘i Press, 1995), 23–25
7. Grant Evans, The Politics of Ritual and Remembrance: Laos Since 1975 (Honolulu: University of Hawai‘i Press, 1998), 20–27.
8. Charles F. Keyes, Ethnic Adaptation and Identity: The Karen on the Thai Frontier with Burma (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1979), 120–123

9. تمثل مجموعة لاو ثيونغ فئة من السكان في لاوس تُعرف باسم "لاو المرتفعات الوسطى"، وتشمل جماعات إثنية تنتمي في الغالب إلى العائلة اللغوية المون–خميرية. يعيش أفراد هذه المجموعة في المناطق الجبلية والهضاب، خاصة في وسط وشمال وشرق البلاد، ويعتمدون تقليديًا على الزراعة المعاشية، ولا سيما أسلوب الزراعة المتنقلة (القطع والحرق). وتُعد هذه الفئة من أقدم السكان الأصليين في لاوس، ولها أنماط ثقافية واجتماعية مميزة تختلف عن سكان السهول، للمزيد ينظر

Grant Evans, Laos: Culture and Society (Chiang Mai: Silkworm Books, 2000), 36–39.

10. تشير مجموعة لاو سونغ إلى "لاو المرتفعات العليا"، وهي فئة إثنية تعيش في المناطق الجبلية المرتفعة في لاوس، خاصة في الشمال. تضم هذه المجموعة جماعات مثل الهمونغ (Hmong) والياو (Yao)، وتنتمي غالبًا إلى عائلات لغوية صينية–تبتيّة. يتميز أفراد لاو سونغ بأنماط حياة تقليدية تعتمد على الزراعة المتنقلة، كما كان لهم دور بارز سياسيًا وعسكريًا، خصوصًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين للمزيد ينظر

Grant Evans, Laos: Culture and Society,op,cit,p.41

11. البوذية التيرافادية هي أحد الفروع الرئيسية للديانة البوذية، وتُعرف باسم "تعاليم الشيوخ"، وهي أقدم أشكال البوذية وأكثرها محافظة على التعاليم الأصلية المنسوبة إلى بوذا. تركز هذه المدرسة على تحقيق الخلاص الفردي (النيرفانا) من خلال الالتزام بالتعاليم الأخلاقية والتأمل وفهم الحقائق الأساسية للحياة. تنتشر البوذية التيرافادية بشكل واسع في دول جنوب شرق آسيا، مثل لاوس وتايلاند وكمبوديا، حيث تُعد الدين السائد وتشكل جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية والاجتماعية. للمزيد ينظر

Peter Harvey, An Introduction to Buddhism: Teachings, History and Practices (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 83–84

12. تشير المعتقدات الروحانية التقليدية (الأنيميزم) إلى نظام اعتقادي يقوم على الإيمان بأن الأرواح تسكن جميع عناصر الطبيعة، مثل الجبال والأنهار والأشجار، إضافة إلى الأرواح المرتبطة بالأسلاف. ويعتقد أتباع هذه المعتقدات أن هذه الأرواح تؤثر في حياة الإنسان اليومية، لذلك تُمارس طقوس وتقديمات خاصة لاسترضائها أو طلب الحماية منها. وتنتشر هذه المعتقدات في لاوس بشكل خاص بين المجموعات الإثنية في المناطق الريفية والجبلية، وغالبًا ما تتداخل مع البوذية التيرافادية في الممارسات الدينية.للمزيد ينظر

Catherine Allerton and Charles Stafford, eds., The Anthropology of Moralities (London: Routledge, 2018), 110–112

13. Stephen Mansfield and Magdalene Koh,op,cit,p.36
14. Philip King. "Lao PDR: The Challenges of a Land-Linked Economy." In Regional Integration in Southeast Asia, edited by C. L. Lim, Oxford: Oxford University Press, 2011.pp. 210–214
15. Ibid,p.216

16. تُعد اللغة اللاوية اللغة الرسمية في جمهورية لاوس، وتنتمي إلى الفرع التاي من عائلة اللغات التاي–كاداي، وهي لغة نغمية تعتمد في معناها على اختلاف النبرة الصوتية. وتتميز بقربها الكبير من اللغة التايلاندية، سواء من حيث المفردات أو القواعد، إلى درجة أن المتحدثين باللغتين يمكنهم التفاهم إلى حدٍّ كبير. وتؤدي اللغة اللاوية دورًا مركزيًا في توحيد المجتمع اللاوسي، إذ تُستخدم في مؤسسات الدولة والتعليم والإعلام، رغم التنوع اللغوي الواسع الناتج عن تعدد المجموعات الإثنية في البلاد، للمزيد ينظر

Søren Ivarsson. Creating a Lao Nation: French Indochina and the Development of Modern Laos. Copenhagen: NIAS Press, 2008.p.118

17. Philip King.op,cit,p 221

18. يُعدّ الحزب الثوري الشعبي اللاوسي الحزب السياسي الحاكم في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وهو حزب ذو توجه اشتراكي تأسس عام 1955 تحت اسم "حزب الشعب اللاوسي"، قبل أن يُعاد تنظيمه وتسميته لاحقًا باسمه الحالي عام 1972. وقد تولّى الحزب قيادة البلاد منذ عام 1975 عقب انتهاء الحرب الأهلية، حيث أسس نظامًا سياسيًا قائمًا على الحزب الواحد، ويشرف على مختلف مؤسسات الدولة ويوجه السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويستند الحزب في أيديولوجيته إلى الفكر الماركسي–اللينيني، مع إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية التدريجية منذ ثمانينيات القرن الماضي، للمزيد ينظر

Vatthana Pholsena. Post-war Laos: The Politics of Culture, History and Identity. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2006.p.96

19. سياسي ودبلوماسي لاوسي، ولد عام 1910، ويُعد من أبرز قادة الحزب الثوري الشعبي اللاوسي، حيث شغل منصب نائب رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وكان من القيادات التاريخية لحركة "الباتيت لاو" التي قادت الثورة الشيوعية. أسهم في ترسيخ النظام السياسي بعد عام 1975، ولعب دورًا مهمًا في بناء مؤسسات الدولة الاشتراكية. توفي عام 1994 عن عمر 84 عامًا.

20. وُلد الأمير سوفانوفونغ عام 1909، وهو أحد أبرز القادة السياسيين في لاوس وأول رئيس لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بعد عام 1975، كما كان قائدًا بارزًا في حركة "الباتيت لاو". يُعرف بلقب "الأمير الأحمر" لدوره في الجمع بين الخلفية الملكية والانخراط في المشروع الثوري. توفي في يناير 1995 عن عمر 86 عامًا، للمزيد ينظر

Vatthana Pholsena. Post-war Laos: The Politics of Culture, History and Identity. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2006.p.77

21. Sarah Turner, ed. Red Steppes: The Thai-Lao Borderlands. Copenhagen: NIAS Press, 2013.p.25
22. Ibid,p.27

23. Bourdet, Yves. "Laos in 1996: Please Don't Rush!" Asian Survey 37, no. 1 (1997): pp.72–78.

24. Sidel, John T. "The Fate of Nationalism in the New States: Southeast Asia in Comparative Historical Perspective." Comparative Studies in Society and History 54, no. 1 (2012): 114–116

25. يُعد من أبرز القيادات التاريخية في الحزب الثوري الشعبي اللاوسي. شارك في النضال الثوري ضمن حركة "الباتيت لاو"، وكان من الشخصيات الأساسية في تأسيس النظام السياسي بعد إعلان جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية عام 1975. شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة (1991–1998)، ثم تولّى رئاسة الجمهورية بين عامي (1998–2006)، حيث قاد مرحلة انتقالية اتسمت بالانفتاح الاقتصادي التدريجي مع الحفاظ على الطابع الاشتراكي للنظام السياسي. يُعرف بدوره في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو السوق ضمن إطار سيطرة الدولة، للمزيد ينظر

Phimmavong, S., B. Ozarska, S. Midgley, and R. Keenan. "Forest and Plantation Development in Laos: History, Development and Impact for Rural Communities." The International Forestry Review 11, no. 4 (2009): 501–502

26. Philip King. "Lao,op,cit,p.231

27. يُعد خامفوي كيوبوالافا من الشخصيات البيروقراطية البارزة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، حيث شغل موقعًا مؤثرًا على رأس لجنة التخطيط، وهي إحدى المؤسسات المحورية في رسم السياسات الاقتصادية للدولة. ارتبط دوره بمرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد اللاوسي، خاصة في ظل التحول التدريجي من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا خلال تسعينيات القرن العشرين. ويعكس موقعه ضمن النخبة الحاكمة طبيعة النظام السياسي في لاوس، الذي يقوم على تداخل الحزب والدولة وهيمنة دائرة محدودة من القيادات على مراكز صنع القرار،للمزيد ينظر

Rehbein, Boike. Globalization, Culture and Society in Laos. London: Routledge, 2007.p.232

28. Vanina Bouté. Enclosing the Highlands: Persistence and Reshaping of Local Hierarchies in Post-socialist Laos. Copenhagen: NIAS Press, 2011.p.42

29. هي منظمة إقليمية تأسست عام 1967 بموجب إعلان بانكوك، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دول جنوب شرق آسيا. تضم الرابطة عشر دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا. وتسعى ASEAN إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، ودعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إدارة التحديات المشتركة مثل الأمن الإقليمي والتعاون التجاري، للمزيد ينظر

Association of Southeast Asian Nations (ASEAN). ASEAN Charter. Jakarta: ASEAN Secretariat, 2008.pp.3-7

30. Stuart-Fox, Martin. "Laos in 1997: Into ASEAN." Asian Survey 38, no. 1 (1998): 75–76
31. Ibid,p.79
32. Jerome Whitington. Anthropogenic Rivers: The Production of Uncertainty in Lao Hydropower. Ithaca: Cornell University Press, 2018.p.156
33. S. Shrestha. "Water Resources Management in the Mekong Basin." Water Resources Management 28, no. 4 (2014): 110–113
34. Ibid,p.115
35. Simon Creak. Embodied Nation: Sport, Masculinity, and the Making of Modern Laos. Honolulu: University of Hawaii Press, 2015.p.111
36. Holly High. Fields of Desire: Poverty and Policy in Laos. Singapore: NUS Press, 2014.p 54

37. وُلد تشومالي سایاسون عام 1936، ويُعد من القيادات البارزة في الحزب الثوري الشعبي اللاوسي. انضم مبكرًا إلى الحركة الثورية وشارك في صفوف "الباتيت لاو"، وتدرّج في المناصب الحزبية والعسكرية حتى أصبح من أعضاء المكتب السياسي، وهو أعلى هيئة قيادية في الحزب. و شغل منصب رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بين عامي (2006–2016)، كما تولّى منصب الأمين العام للحزب الثوري الشعبي اللاوسي خلال الفترة نفسها، وهو الموقع الأهم في النظام السياسي. خلال فترة قيادته، ركّز على تعزيز الاستقرار السياسي والاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي التدريجي، مع الحفاظ على هيمنة الحزب الواحد، للمزيد ينظر

Simon Creak and Keith Barney. "Is Laos Becoming China’s Client State?" Southeast Asian Affairs (2018): 153–155

38. Boike Rehbein. Globalization, Culture and Society in Laos. London: Routledge, 2007.P.76

39. Grant Evans. The Last Century of Lao Royalty: A Documentary History. Chiang Mai: Silkworm Books, 2009.PP.89-92
40. Albert, Frank L. Laos in the World Spotlight: The East Asian Summit and Next Steps in U.S.-Lao Relations. Washington, DC: Center for a New American Security, 2016,p.211

41. تُفسَّر استمرارية هيمنة الحزب الثوري الشعبي اللاوسي خلال هذه الفترة في إطار طبيعة النظام السياسي القائم على احتكار السلطة، حيث تُستخدم مؤسسات الدولة كأدوات تنفيذية لقرارات الحزب، وليس ككيانات مستقلة. كما أن توسيع التمثيل الشكلي لبعض الفئات، كالأقليات والنساء، لا يعكس تحولًا ديمقراطيًا بقدر ما يُعد محاولة لتعزيز شرعية النظام داخليًا وخارجيًا، دون المساس بالبنية المركزية للسلطة.للمزيد ينظر

Vanina Bouté and Vatthana Pholsena, eds. Changing Lives in Laos: Society, Politics and Culture in a Post-Socialist State. Singapore: NUS Press, 2017.p.40

42. تُعد "الآلية الاقتصادية الجديدة" برنامجًا إصلاحيًا تبنّته لاوس عام 1986 بهدف الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجّه المركزي إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا قائم على آليات السوق. وقد جاء هذا التحول استجابةً للتحديات الاقتصادية التي واجهتها الدولة، مثل ضعف الإنتاج وتراجع الكفاءة الاقتصادية. و تضمّن البرنامج مجموعة من الإجراءات، من أبرزها تحرير الأسعار، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتقليص دور الدولة المباشر في إدارة الأنشطة الاقتصادية، مع الإبقاء على الإطار الاشتراكي للنظام السياسي. وأسهمت هذه الإصلاحات في دمج الاقتصاد اللاوسي تدريجيًا في الاقتصاد الإقليمي والدولي، مع الحفاظ على سيطرة الحزب على التوجهات العامة، للمزيد ينظر

Rehbein, Boike. Globalization, Culture and Society in Laos. London: Routledge, 2007.p.99

43. Patrice Ladwig and Gregory Kourilsky. The Buddhist Theory of Error: With Special Reference to the Lao Context. Vientiane: École française d’Extrême-Orient, 2015,p.111
44. Ibid,p.117

45. يُقصد بمصطلح "التضخم ذو الرقمين" الحالة التي يصل فيها معدل التضخم السنوي إلى 10% أو أكثر، أي عندما يُعبَّر عنه برقمين (مثل 12%، 25%...). ويُعد هذا المستوى من التضخم مؤشرًا على ارتفاع ملحوظ في الأسعار، بما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي إلى تآكل قيمة العملة.وغالبًا ما يرتبط هذا النوع من التضخم بوجود اختلالات اقتصادية، مثل زيادة الكتلة النقدية، أو ضعف الإنتاج، أو ارتفاع تكاليف الاستيراد، وقد يشكّل تحديًا أمام الاستقرار الاقتصادي إذا استمر لفترات طويلة دون معالجة. للمزيد ينظر

Blanchard, Olivier. Macroeconomics. 7th ed. Boston: Pearson, 2017.p.52

46. Wayakone. "Forest Management and Conservation in Laos." Journal of Environmental Science 22, no. 1 (2010): 88-89
47. World Bank. Lao PDR Economic Monitor: Towards Restoring Macroeconomic Stability and Building Inclusive Growth. Washington, DC: World Bank, 2015.p.18
48. World Bank. Lao PDR Economic Monitor: Challenges in Promoting More Inclusive Growth. Washington, DC: World Bank, 2016.p.67
49. World Bank. Lao PDR Economic Monitor: Promoting Inclusive Growth and Financing Health. Washington, DC: World Bank, 2017.P.14
50. Asian Development Bank. Lao PDR: Country Diagnostic Study – Accelerating Structural Transformation for Inclusive Growth. Manila: ADB, 2017.p.75
51. Menon, Jayant. "Laos: Economy and Integration Challenges." Asian Economic Papers 15, no. 2 (2016): 1–4
52. Kyophilavong, Phouphet. "The Impact of Regional Integration on Lao Economy." Journal of Southeast Asian Economies 33, no. 3 (2016): 321–333
53. Ibid p.335
54. OECD. "Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2017." Paris: OECD, 2013,p..124
55. Wayakone. "Forest,Op,cit,p.96
56. Ian G. Baird.op,cit,p.39
57. Ibid,p.170
58. Creak, Simon, and Keith Barney. "Conceptualising Party-State Transformation in Laos." Journal of Contemporary Asia 48, no. 5 (2018): 693–694
59. Ibid,p.695
60. Sarinda Singh. Natural Potency: Political Ecology of Upper Mekong Tributaries in Laos. Honolulu: University of Hawaii Press, 2012.p.131
61. Ibid,p.134
62. Jerome Whitington. Anthropogenic Rivers: The Production of Uncertainty in Lao Hydropower. Ithaca: Cornell University Press, 2018.p.51
63. Laura Schoenberger. "Living under the Rubber Boom in Laos." Journal of Peasant Studies 44, no. 3 (2017): 510–512
64. IIbidp.514

65. Holly High. Projected Cities: The Political Economy of Urban Growth in Laos. Singapore: NUS Press, 2014.Pp.88-90

66. منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية تأسست عام 1995، خلفًا للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، وتهدف إلى تنظيم التجارة الدولية وتعزيز انسيابها بين الدول الأعضاء وفق قواعد قانونية واضحة. تعمل المنظمة على تقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية، وتسوية النزاعات التجارية بين الدول، إضافة إلى مراقبة السياسات التجارية لضمان التزامها بالقواعد الدولية.وتقوم المنظمة على مبدأ تحرير التجارة، لكنها في الوقت نفسه تمنح الدول النامية بعض المرونة في تطبيق الالتزامات، بما يتيح لها التكيف مع متطلبات الاقتصاد العالمي. وتُعد من أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية نظرًا لدورها في إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف. للمزيد ينظر

World Trade Organization. Understanding the WTO. Geneva: WTO, 2015.p.7

67. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تأسس عام 1965، ويُعنى بدعم جهود التنمية المستدامة في الدول النامية. يركّز البرنامج على مجالات أساسية تشمل الحد من الفقر، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم التعليم والصحة، ومواجهة التغير المناخي، إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية للدول. كما يُعد البرنامج الجهة المسؤولة عن إصدار تقارير التنمية البشرية التي تقيس مستوى التنمية في الدول بناءً على مؤشرات مثل الدخل، والتعليم، ومتوسط العمر المتوقع. ويعمل UNDP بالتعاون مع الحكومات والمنظمات المحلية والدولية لتنفيذ مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. للمزيد ينظر

United Nations Development Programme. Human Development Report 2020. New York: UNDP, 2020.

68. Michael B. Dwyer. "The Global Land Grab: The Case of Laos." Journal of Peasant Studies 41, no. 2 (2014): 161–162
69. Ibid,p 164
70. Asian Development Bank. Lao PDR: Energy Sector Assessment, Strategy, and Road Map. Manila: Asian Development Bank, 2019.P.9
71. Danielle Tan. "Chinese Engagement in Laos: Past, Present, and Future." Trends in Southeast Asia 7 (2015):pp.12-14

72. يُقصد بمفهوم "الدبلوماسية الهادئة" نهج في السياسة الخارجية يقوم على إدارة العلاقات الدولية عبر قنوات غير علنية، بعيدًا عن التصريحات الإعلامية الحادة أو المواقف التصادمية. يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض غير المباشر، وبناء الثقة تدريجيًا، وتجنب إثارة الخلافات بشكل علني، بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية دون خلق توترات دبلوماسية. وفي سياق لاوس، ارتبط هذا النهج بمحاولة الحفاظ على توازن العلاقات مع القوى

الكبرى، خصوصًا بين الصين والولايات المتحدة، مع تجنب الانخراط في صراعات إقليمية مباشرة، بما ينسجم مع طبيعة الدولة الصغيرة التي تسعى إلى الاستقرار وتفادي الضغوط الخارجية، للمزيد ينظر

Albert, Frank L. Laos in the World Spotlight: The East Asian Summit and Next Steps in U.S.-Lao Relations. Washington, DC: Center for a New American Security, 2016.p.67

73. Sarinda Singh. Natural Potency: Political Ecology of Upper Mekong Tributaries in Laos. Honolulu: University of Hawaii Press, 2012.p.103
74. Ibid,p.105
75. Martin Rathie. "The Role of the Lao People's Revolutionary Party in National Development." Journal of Lao Studies 1, no. 1 (2010): 45–46
76. Diana Smith. "Healthcare Systems in Transition: Laos." Global Health Journal 12, no. 2 (2018): 45–47
77. Ibid,p.51
78. Ibid,p.53

79. سياسية أمريكية بارزة ولدت عام 1947، و شغلت عدة مناصب رفيعة في النظام السياسي للولايات المتحدة. كانت السيدة الأولى للولايات المتحدة خلال فترة رئاسة بيل كلينتون (1993–2001)، ثم انتُخبت عضوًا في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك (2001–2009). تولّت منصب وزيرة الخارجية الأمريكية بين عامي (2009–2013) في إدارة الرئيس باراك أوباما، حيث لعبت دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك تعزيز الحضور الأمريكي في آسيا ضمن ما عُرف بسياسة "إعادة التوازن نحو آسيا، للمزيد ينظر

Clinton, Hillary Rodham. Hard Choices. New York: Simon & Schuster, 2014,p.2-5

80. International Monetary Fund. Lao People's Democratic Republic: Staff Report for the 2019 Article IV Consultation. Washington, DC: International Monetary Fund, 2019.p.8

81. قمة آسيا–أوروبا، المعروفة اختصارًا بـ (ASEM)، هي إطار حوار وتعاون دولي أُنشئ عام 1996 بهدف تعزيز العلاقات بين دول قارتي آسيا وأوروبا على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتضم القمة عددًا كبيرًا من الدول إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ما يجعلها واحدة من أهم المنصات متعددة الأطراف للحوار بين الشرق والغرب. و ركزت على تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، ودعم الاستقرار السياسي، ومعالجة القضايا العالمية المشتركة مثل التنمية المستدامة والأمن الدولي. كما تقوم على مبدأ الشراكة المتكافئة والحوار غير الرسمي، دون أن تكون منظمة ملزمة قانونيًا، بل إطارًا مرنًا لتبادل وجهات النظر وبناء التفاهم بين الدول المشاركة. للمزيد ينظر

European External Action Service. Asia-Europe Meeting (ASEM). Brussels, 2016.p.132

82. Keola Souknilanh. "Industrialization in Laos: New Prospects and Challenges." Journal of Southeast Asian Economies 34, no. 3 (2017): 509–510

83.يُقصد بمفهوم "الربط البري" استراتيجية تقوم على تعزيز ترابط الدولة جغرافيًا واقتصاديًا مع محيطها الإقليمي عبر تطوير شبكات النقل والبنية التحتية البرية، مثل الطرق الدولية، والسكك الحديدية، والممرات التجارية. ويهدف هذا النهج إلى تحويل الدولة من موقع العزلة الجغرافية إلى نقطة عبور (Transit Hub) ضمن سلاسل الإمداد الإقليمية.وفي حالة لاوس، التي تُعد دولة حبيسة (غير ساحلية)، برز مفهوم "الربط البري" كخيار استراتيجي لتحويلها من "دولة مغلقة" (Landlocked) إلى "دولة مترابطة" (Land–linked)، من خلال ربطها بشبكات النقل في دول الجوار مثل الصين وتايلاند وفيتنام، بما يعزز التجارة والاستثمار ويزيد من اندماجها في الاقتصاد الإقليمي. للمزيد ينظر

Asian Development Bank. Greater Mekong Subregion Economic Cooperation Program: Strategic Framework 2012–2022. Manila: ADB, 2012.

84. Ian G. Baird. The Monks and the Giant: Layman Dtou and the Nan People. Madison: University of Wisconsin Press, 2020.p.22

85. Ibid,p.25